

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد، محمود دهشان، د. محمد فريحات، خليفة السليمان

المدين : العمير ز

المحامي ضد المدين : الحق العام

صورة ٥

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٠ تقدم المدين بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٨ في القضية رقم ٢٠٠٣/٥٥٧ المتضمن تجريميه بجنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة اربع سنوات.

طالب قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز لأسباب تتلخص بما يلى :

١. أخطاء محكمة الجنائيات الكبرى باعتمادها أقوال المجنى عليه لتناقضها في مراحل التحقيق والمحاكمة.
٢. أخطاء المحكمة بعد الأخذ بالبينة الفنية التي نفت وجود اعتداء جنسي على المجنى عليه.
٣. أخطاء المحكمة بعد الأخذ بالبينة الدفاعية التي أثبتت عدم صحة شهادة المجنى عليه.
٤. أخطاء المحكمة بالاستناد إلى البينة الفردية غير المؤيدة بأي دليل والتي تناقضت مع بعضها.

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣٠ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

تم تقديم الدليل

الـ دـار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنایات الكبرى وبموجب قرار الاتهام رقم ٤٠٥/٢٠٠٣ تاریخ ٢٢/٥/٢٠٠٣ كانت قد أحالت المتهم المميز لمحاكم لديها جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات على أن يحاكم عن جنحة السكر المفرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات أمام ذات المحكمة تبعاً وتوحيداً .

بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٣ توصلت محكمة الجنایات الكبرى إلى أنه ومساء يوم ٦/٤/٢٠٠٣ وأثناء عودة المجنى عليه إلى بيته صادفه في طريقه المتهم وعرض عليه أن يجالسه في مجمع المعهد الذي يدرس فيه له ميرندا وطلب منه أن يتمشيا وسار به إلى مقبرة ولما سيرات الجنوب فجلسا واشتراكاً له فشلح ملابسه وقام المتهم بإخراج قضيبه ووضعه وصلا هناك هدده وأخافه وأجبره على الدخول للمقبرة وكان بحالة سكر وطلب منه أن يسلح ملابسه إلا أنه رفض فضربه على وجهه فشلح ملابسه وقام المتهم بإخراج قضيبه ووضعه على فتحه شرج المجنى عليه وبين أخاده وقذف حيواناته المنوية على أحد القبور وأخذه إلى بيته ومن هناك غادر المجنى عليه وشاهده أصدقائه وأخبرهم بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة، وتبعاً لذلك قضت بتجريمها بجنائية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات وإدانته بجرائم السكر المفرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة ٣٩٠ من قانون العقوبات والحكم بحبسه لمدة أسبوع والرسوم عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تتفيد العقوبة الأشد بحقه وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف مما حدا به للطعن بهذا الحكم تميزاً .

وعن أسباب التمييز :

ووالنسبة للسبب الأول من أن أقوال المجنى عليه جاءت متناقضة في جميع مراحلها لا تصلح أساساً لبناء حكم عليها بالتجريم والإدانة.

فإن لمحكمة الموضوع الأخذ من البيانات بما تقنع به وطرح ما سواه وفقاً للمادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وإن محكمة الجنایات الكبرى أقامت قضائهما في تجريم المميز على اعتراف المذكور الذي جاء متافقاً مع أقوال المجنى عليه مما يتبعه رد هذا السبب.

وبالنسبة للسبب الثاني فقد أخذت محكمة الموضوع في تجريمها للمميز بهتك عرض المجنى عليه بشهادة الأخير واعتراف الأول وبافي بينات النيابة ولا يشترط في جرائم هتك العرض أن يتخلف عنها آثار دالة عليها فإذا لم يثبت مخبرياً وجود حيوانات منوية على جسم وملابس المجنى عليه فإن ذلك لا ينفي عنه التهمة ما دام هناك أدلة ثبتها وقفت بها محكمة الموضوع مما يتبعين معه رد هذا السبب.

وبالنسبة للسبب الثالث فإن لمحكمة الموضوع الحق بالأخذ من البينة ما تقنع به وطرح ما سواه وفقاً لما تقضي به المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وطرحها لبينة الدفاع يدخل ضمن صلاحيتها ولا يصلح ما ورد بهذا السبب مطعناً بالقرار المميز مما يتبعين ردده.

وبالنسبة للسبب الرابع فإن البينة التي قام عليها القرار المميز ليست ببينة فردية كما جاء في هذا السبب وإنما جاءت بينات النيابة العامة متساندة وتؤدي للنتيجة التي انتهى إليها القرار المميز مما يتبعين معه رد هذا السبب.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ذو القعدة سنة ١٤٢٤ الموافق ١٩٠٤/١/١٩ م

القاضي المترئس

عضو و عضو

عضو و عضو

رئيس الديوان

دفن / فرع